الأمم المتحدة

A/62/266

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت مؤخرا على التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة التابع لمنظمة التجارة العالمية وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للبلدان النامية. ويقف كل من جولة الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف عند منعطف شديد الأهمية. وأصبح التوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ضرورة ملحة من أجل اختتام تلك الجولة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وينبغي للجولة أن تحقق وعودها الإنمائية بطرق من ضمنها، إتاحة فرص كبيرة لولوج البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها إلى أسواق المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات. ويمكن أن يؤدي تحقيق نتائج متوازنة ومنصفة وموجهة صوب التنمية إلى تحسين توقعات النمو والتنمية الاقتصاديين وإلى المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

* A/62/150.

120907 100907 07-46191 (A)

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين عن تنفيذ ذلك القرار وعن المستجدات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانيا – الاتجاهات في مجالي التجارة الدولية والتنمية

٢ – استمر الاقتصاد العالمي في النمو المطرد منذ عام ٢٠٠٢، حيث بلغت نسبة توسعه ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، وبذلك فاقت سرعته إلى حد كبير سرعة النمو السكاني في العالم الذي زاد بنسبة ١,٢ في المائة، مما دعم مستويات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في معظم أرجاء العالم. وفي البلدان النامية، ارتفع دخل الفرد بنسبة تتجاوز ٥ في المائة وازدادت حصتها في الناتج العالمي بحيث بلغت ٢٣ في المائة. أما فيما يتعلق بهدف الألفية المتمثل في تقليص الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول ٢٠١٥، فقد تباين الأداء الإقليمي حيث وطدت البلدان النامية في آسيا العزم على تجاوز هدفها في هذا المجال، أما أفريقيا، فبالرغم مما حققته من معدل نمو رائع بلغ ٥ في المائة في المتوسط منذ عام ٢٠٠٠، إلا أنها لم تحقق مستويات النمو اللازمة لبلوغ هدفها.

٣ – وقد شكلت التجارة الدولية محركا قويا للنمو والتنمية الاقتصاديين. فخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ مثل النمو في الصادرات أكثر من ٦٠ في المائة من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية وما يربو على ٤٠ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة للبلدان المتقدمة النمو. وفي عام ٢٠٠٦، ازدادت الصادرات العالمية للبضائع بنسبة ١٤,٨ في المائة، لتصل إلى ١٢ تريليون دولار. وبلغت نسبة المنتجات من السلع المصنعة نحو ٧٢ في المائة من إجمالي السلع المتبادلة، في حين مثلت المنتجات الزراعية نحو ٨ في المائة منه. وتواصل المعادن والوقود التي تشكل ١٧ في المائة، نموها نظراً للطلب المتزايد عليها والارتفاع الأخير في أسعار السلع الأساسية. وزادت حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية للسلع من ٣٥,٩ في المائة إلى ٣٦,٨ في المائة. وسجلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أسرع نمو للصادرات (١٩ في المائة)، تليها آسيا (١٧ في المائة) ثم أفريقيا (١١ في المائة). وقد شاركت أقل البلدان نمواً في نمو التجارة، حيث ارتفعت حصتها من التجارة العالمية للبضائع من ٠,٧٩ في المائة إلى ٠,٨٣ في المائة. وازدادت الصادرات العالمية من الخدمات بنسبة ٩,٧ في المائة لتصل إلى ٢,٧ تريليون دولار. وارتفعت حصة البلدان النامية من ٢٣,٨ إلى ٢٤,٥ في المائة، بينما ظلت حصة أقل البلدان نمواً

كما هي دون تغيير عند نسبة ٠,٤٦ في المائة. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحركة العمالة هي القوة الدافعة لعولمة التجارة والاستثمارات.

٤ - وواصلت أسعار السلع الأساسية الارتفاع من قبيل النفط، والمعادن والفلزات، في حين انخفضت أسعار بعض السلع الزراعية (مثل الشاي والتبغ) أو ظلت ثابتة (مثل البن والقطن). ولم تتراجع الأسعار العالمية المرتفعة للنفط بسبب زيادة الطلب والتطورات المتعلقة بالعرض. ومع أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط يؤثر على جميع البلدان، إلا أن أثره أشد على البلدان النامية المستوردة للوقود التي تعتمد في صناعاتها على مستويات أعلى نسبياً من الطاقة وليس لديها إلا فرصا محدودة للوصول إلى مصادر الطاقة البديلة. ومع استمرار ارتفاع دخل الفرد وازدياد الناتج الصناعي في البلدان النامية، يتزايد الوعي بضرورة تقليص كثافة استخدام الطاقة والبحث عن مصادر بديلة للطاقة غير ضارة بالبيئة للتخفيف من الآثار السيئة المترتبة على التنمية الاقتصادية في البيئة. ويزيد النمو الاقتصادي في البلدان النامية من شدة الحاجة إلى النقل السريع والفعال للتكنولوجيات السليمة بيئيا من البلدان المتقدمة النمو. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون المشترك فيما بين الحكومات بشأن تغير المناخ وجهود المساعدة الإنمائية.

٥ - وقد توسعت التجارة داخل البلدان النامية بصورة سريعة مما وفر فرص هائلة للتنمية. وأظهر بحث أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن أوجه التكامل فيما بين البلدان النامية آخذة في الازدياد في سياقات من ضمنها سلاسل الإنتاج الإقليمية والعالمية، بالنسبة لطائفة من المنتجات التي تشمل الموارد الطبيعية، والسلع الوسيطة والاستهلاكية، والمنتجات ذات التقنية المنخفضة والعالية. وفي عام ٢٠٠٦، شكل حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب نسبة ١٧ في المائة من حجم الصادرات العالمية من البضائع، بعد أن كان ١٠ في المائة منذ عقد مضى، و ٤٦ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية. ويحرك انتعاش التجارة فيما بين بلدان الجنوب عدد من الأطراف الرئيسية مثل الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا. فنسبة ٨٢ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب كانت داخل الأقاليم، في حين ازدادت معدلات التجارة الأقاليمية بحيث بلغت ١٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، مثلت الصادرات داخل الأقاليم نسبة ٢٢ في المائة من الصادرات إلى البلدان النامية في أفريقيا، و ٩٢ في المائة بالنسبة لآسيا، و ٥٥ في المائة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما التجارة داخل الأقاليم في آسيا، فقد ازدادت من ٨٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٢,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥، أي نصف مبادلاتها التجارية العالمية تقريباً. ويعزى التوجه القوي لأفريقيا للتصدير إلى خارج المنطقة إلى حد كبير لكونها تصدر السلع الأولية إلى آسيا، وبصورة رئيسية النفط، والمعادن والمواد الخام. أما فيما يخص تجارة الخدمات، فقد

مثلت تجارة الخدمات داخل الأقاليم ٥٧ في المائة بالنسبة لأفريقيا و ٩٤ في المائة بالنسبة لآسيا و ٧١ في المائة بالنسبة لبلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي من إجمالي تجارة الخدمات فيما بين بلدان الجنوب.

ثالثا – تطور النظام التجاري الدولي

٦ – أسفرت التغيرات الحاصلة في هياكل التجارة العالمية والاستثمار والإنتاج عن حدوث تحول جار في نموذج النظام التجاري الدولي. فقد أدى الدور المتعاظم للبلدان النامية في مجال التجارة العالمية، كمصدرة ومستوردة على حد سواء، إلى انتقالها من هامش ساحة التجارة الدولية إلى مركزها. وقد أدى استمرار النمو الدينمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وازدهار السلع الأساسية في أفريقيا والتوسع التجاري القوي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ازدهار شامل لبلدان الجنوب. وبالرغم من الأهمية المستمرة للبلدان المتقدمة النمو في النظام التجاري، فإن بزوغ نجم البلدان النامية أدى إلى نشوء نظام تجاري دولي متعدد الأقطاب، تضطلع فيه البلدان النامية بدور عالمي في صياغة تطور هذا النظام والتأثير عليه. وقد احتلت البلدان النامية مكانة متميزة في منظمة التجارة العالمية بعد أن أصبحت تمثل ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور المجموعة الرباعية الجديدة للبلدان الصناعية أو مجموعة الأربعة، في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف والتي تضم البرازيل والهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إنما يرمز إلى ارتفاع مستوى اندماج البلدان النامية.

٧ – وثمة تطور متزامن يتمثل في زيادة تباين المصالح بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا بما في ذلك البلدان الأصغر والأضعف، التي يعتمد معظمها على سلعة معينة وتحظى بمركز الأفضلية، والتي لديها منظورات مختلفة بشأن جدول أعمال التجارة بسبب اعتمادها على نظام الأفضليات الأحادية. فهي ترى أن تحرير مفهوم الدولة الأولى بالرعاية يجردها تدريجياً من الأفضليات التي تحظى بها. وبالرغم من أن نظام الأفضليات آخذ في التناقص بسبب تحرير التجارة على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، فإن تلك الأفضليات ما زالت تمثل بالنسبة لها مزية تنافسية هامة في أسواق البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. ومن هنا يأتي تمسكها بتلك الأفضليات.

٨ – ويبدو أن النظام التجاري الدولي ذاته بدأ يشهد تحولاً رئيسياً نحو نظام متعدد المستويات بعد أن أصبحت البلدان تسعى لتحقيق مصالحها التجارية داخل محافل متعددة. ويمثل النظام التجاري المتعدد الأطراف محور النظام التجاري الدولي وهو متأصل في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)/ومنظمة التجارة العالمية، ويشكل منذ عام

١٩٤٧ إطاراً إدارياً شاملا لازما للتجارة يصب في المصلحة العامة، فهو مترسخ في المبدأ الأساسي لنظام عدم التمييز واتباع القواعد. وفي الوقت ذاته، بدأت الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية السريعة الانتشار في اكتساب مكانة بارزة إذ وصل مجموع عددها إلى ٢١٤ اتفاقاً ويتوقع أن يزداد بحيث يبلغ ٤٠٠ اتفاق في عام ٢٠١٠. ويشكل تطور من هذا النوع تحديات منهجية لنظام التجارة الدولي الأوسع نظاما فيما يتعلق بالقدرة على ضمان الاتساق والتآزر. وبالنسبة لفرادى البلدان النامية، يمثل ذلك تحدياً تنموياً من ناحية التنفيذ الأمثل لاستراتيجياتها الرامية إلى تحقيق النمو القائم على التجارة ومصالحها التنموية في مختلف المحافل. وينظر إلى التعقيد المتزايد في هذا الصدد على أنه يحول الاهتمام من النظام التجاري المتعدد الأطراف ويقضي تدريجياً على مبدأ عدم التمييز الذي يقوم عليه.

٩ - لقد بات انتشار الاتفاقات الثنائية والإقليمية أمراً واقعاً على المستوى العالمي. وهو يشمل جميع البلدان تقريباً، بما فيها البلدان التي طالما فضلت، فيما يتعلق بتحرير التجارة، النهج المتعدد الأطراف على النهج الإقليمي في سعيها من أجل اقتناص وتحسين فرص الوصول إلى أسواق التصدير الخاصة بها. وتتميز إقليمية اليوم الجديدة عن الإقليمية التقليدية من عدة نواح. فقد بدأت تظهر بوادر اهتمام متجدد بالاتفاقات التجارية الإقليمية لبلدان الشمال، بما في ذلك جدول أعمال التعاون الاقتصادي وتنسيق النظم القانونية عبر المحيط الأطلسي، مما يشير إلى توقع آثار منهجية أكبر بالنظر إلى الحجم الهائل للتبادلات التجارية المعنية. وقد بدأت الاتفاقات الثنائية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في استهداف اقتصاديات ناشئة وشركاء غير تقليديين. ويأتي الاتفاق الذي وقع مؤخراً بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، وهو أكبر اتفاق توقعه الولايات المتحدة منذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والاستراتيجية التجارية الجديدة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي نحو بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا ليدلا على هذا التوجه. وتعتبر المفاوضات التي يجريها الاتحاد الأوروبي مع دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ الـ ٧٨ ، لإبرام اتفاقات شراكة اقتصادية، ذات مغزى نظراً لتباين حجم وقدرة اقتصاد طرفي الشراكة تبايناً هائلاً. وصارت المفاوضات تشكل رباطا استراتيجياً بجولة الدوحة، بالنظر إلى انتهاء فترة إعفاء كوتونو في كانون الأول/ديسمبر وتزايد الضغط على دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لاختتام المفاوضات بحلول ذلك التاريخ. وتعمل الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب على تحويل العلاقات الاقتصادية التقليدية المستندة إلى الأفضليات الأحادية، إلى علاقات اقتصادية متبادلة، تنطوي على تحديات أكبر من حيث التكيف بالنسبة للبلدان النامية، نظراً لتزوعها إلى تحمل التزامات أعمق تفرض قيوداً أكبر على حيز تحرك

سياساتها الوطنية. ويمكن النظر إلى هذه الاتفاقات على أنها تؤثر على حوافز كل بلد في المفاوضات المتعددة الأطراف.

١٠ - أما الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب وترتيبات الاندماج الاقتصادي فيما بينها فقد شهدت قفزة مفاجئة هائلة على مدى العقد الماضي. وقد أحرزت مختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، تقدماً كبيراً في تحرير التجارة فيما بين بلدان الجنوب وتسهيلها، وتحقيق اتساق إلى حد ما في النظم القانونية والتعاون الاقتصادي، بما في ذلك تطوير البنى التحتية. وقد وفرت هذه الاتفاقات منهاج عمل إقليمي سليم يتيح للبلدان النامية الاستفادة من الأسواق الإقليمية باعتبارها نقطة انطلاق للوصول إلى مستوى المنافسة العالمية والاندماج في سلسلة الإمدادات العالمية ذات القيمة والاستفادة من الارتقاء والتنويع الاقتصادي. وقد بُذلت بعض الجهود لاستطلاع احتمالات إقامة تبادلات تجارية فيما بين أقاليم الجنوب مثل مبادرة مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، ومبادرة الهند والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ، ومبادرة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

١١ - وتعتبر الجولة الثالثة من مفاوضات نظام الأفضليات التجارية المعمم، التي انطلقت في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر) المنعقدة في ساو باولو، في عام ٢٠٠٤، المبادرة المتعددة الأطراف الوحيدة لتحرير التجارة فيما بين البلدان النامية عبر الأقاليم. ومن المقرر الانتهاء من مفاوضات نظام الأفضليات التجارية المعمم، المدعومة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويضم حاليا نظام الأفضليات التجارية المعمم ٤٣ بلداً نامياً. وتبلغ صادرات بلدان هذا النظام ١,٨ تريليون دولار، في حين تبلغ وارداتها ١,٦ تريليون دولار. وهي تمثل ٥٠ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويبلغ إجمالي الصادرات فيما بين بلدان نظام الأفضليات التجارية المعمم ٨١٣ بليون دولار، وفي آسيا تتم ٢٥ في المائة من التبادلات التجارية فيما بين بلدان نظام الأفضليات التجارية المعمم. وقد سعت مفاوضات نظام الأفضليات التجارية المعمم إلى تحقيق خفض فعلي في التعريفات عن طريق تبادل الامتيازات وتحديد قواعد المنشأ. ومن المتوقع أيضاً أن تعالج مسألة الحواجز غير التعريفية بهدف تسهيل التجارة. ويجري النظر في معالجة مسألة تحرير الخدمات لطرحها في مفاوضات مستقبلية.

رابعا – التطورات في جولة الدوحة

١٢ – وصلت جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى منعطف ذي أهمية حاسمة. فالعمل يجري في هذه الجولة منذ عام ٢٠٠١، والموعد المستهدف لاستكمالها هو نهاية عام ٢٠٠٧. وقد فشل المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في هونغ كونغ (الصين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في التوصل إلى اتفاق على طرائق التحرير بشأن الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، رغم التقدم المتواضع الذي تحقق في بعض المجالات. وأدى عجز البلدان عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك الطرائق إلى تعليق الجولة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك بسبعة أشهر في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويتطلب إكمال الجولة اتفاقا في أوائل الخريف على طرائق التعريفات والإعانات الزراعية، والتعريفات الصناعية، وتحقيق مستوى متناسب من التقدم في جميع المجالات الأخرى في إطار تعهد واحد. ويمثل ذلك تحديا جماعيا لأعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد انتهت فترة هيئة تعزيز التجارة التابعة للولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تصبح فرص التوصل إلى اتفاق أقل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ نظرا إلى العمليات السياسية الجارية في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. وكانت المفاوضات فيما بين ١٥١ من أعضاء منظمة التجارة العالمية – التي تُعد تونغا أحدث أعضائها – مفعمة بالتحديات بسبب الاهتمامات الاقتصادية، والمصالح الإنمائية المتباينة والديناميات التفاوضية الناشئة، وزيادة الأهمية النسبية للاتفاقات الثنائية والاتفاقات التجارية الإقليمية.

١٣ – وبالنظر إلى الإسهام المتزايد للتجارة في التنمية، والأهمية المتزايدة للنظام التجاري في السياسات والاستراتيجيات التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصاديين، فإن هناك فرصا كبيرة لتحقيق البعد الإنمائي واختتام الجولة بنجاح والخروج بنواتج متوازنة وموجهة نحو التنمية كإسهام ضروري من جانب النظام التجاري في الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا الهدف ٨ وهو تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ به وعدم التمييز والإنصاف (”الشراكة العالمية من أجل التنمية“).

١٤ – وسيحتاج تحقيق صفقة متوازنة ومفيدة لجميع الأطراف فيما بين ١٥١ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى إدراك كامل لتحول النموذج الذي يرتكز عليه النظام التجاري مع بزوغ نجم البلدان النامية من حيث استباقيتها في المفاوضات ودورها المهم في التجارة. ولذلك فإن التوزيع المنصف للمنافع والتكاليف بين البلدان مهم في السعي من أجل التوصل إلى نتيجة متوازنة. وعلى سبيل المثال، فإن التحرير الذاتي الذي قامت به البلدان النامية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، ومن بينه ما جرى في إطار برامج

التكيّف الهيكلي، يمثل القسم الأكبر من جهود التحرير في الآونة الأخيرة، وقد أسهم بصورة كبيرة في إحداث طفرة في التجارة الدولية. ويجب أن يولي مزيد من الاعتراف/التقدير للربط بين تلك الجهود الأحادية في إطار النظام التجاري. ومن المقدر أن البلدان المعتمدة على المعاملة التفضيلية والبلدان المستوردة الصافية للأغذية ستتكبد خسارة صافية من جراء تحرير التجارة في المنتجات الزراعية. وتعني احتمالات حدوث خسارة ومصاعب إنمائية من هذا القبيل ضمنا ضرورة التوصل إلى حلول محددة، وتنازلات أعمق وتحويل للموارد كمقابل لتقليل الخسارة المتوقعة لتلك البلدان وتوفير آليات للهيكلة وبناء قدرات العرض. ويُبرز الحوار الدائر في الولايات المتحدة حول مشروع قانون لإصلاح برنامج مساعدات التكيّف التجاري التحديات التي ينطوي عليها التكيّف والتي تواجه جميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية، من حيث الآثار والتكاليف المتعلقة بالتصنيع والعمالة والفقر.

١٥ - وقد ترتبت على جولة الدوحة آثار بالنسبة لتوقعات البلدان النامية في ما يتعلق بالتنمية والحد من الفقر. إذ تسعى تلك البلدان إلى تحسين إمكانية وصول المنتجات والخدمات التي تهتم بتصديرها إلى الأسواق، ومن بينها المنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات ذات العمالة الكثيفة. وتتعلق دواعي قلقها بالأثر الضار المحتمل لتحرير التجارة على صناعاتها الناشئة والفئة الأفقر في المجتمع، من حيث الأمن الغذائي، وأمن كسب العيش، والتنمية الريفية، والعمالة، والتصنيع، والمحافظة على دخل الحكومة، وإمكانية الحصول على الخدمات والأدوية الأساسية. وكانت أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأصغر والأضعف - وهي البلدان المعتمدة على نظام الأفضليات وعلى السلع، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والبلدان المستوردة الصافية للأغذية - قد واجهت تحديات إنمائية خاصة بسبب ذلك التحرير. وتتمثل السمة المشركة بين الجميع في قيود العرض التي تجابهها اقتصاداتها وعوائق الدخول إلى الأسواق التي تواجهها في الوصول إلى الأسواق الخارجية، مما يحد بشكل كبير من قدرتها على الانتفاع من زيادة تحرير التجارة. ولا يمكن معالجة ذلك إلا عن طريق توفير مرونة فعالة في إتاحة الوصول إلى الأسواق وتنميتها، وإفساح المجال للسياسات لتقوية القدرة الإنتاجية عن طريق تقديم التقنية والمالية لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وهكذا، فإن لجولة الدوحة أبعاد إنمائية قوية حقيقية، وكان وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميمها هدفا من الأهداف التي اتفقت عليه.

١٦ - وأوليت أهمية منذ استئناف الجولة لعملية مفاوضات تشمل الجميع وتتسم بالشفافية وتقوم على نهج من القاعدة إلى القمة. وساهمت البلدان النامية بنشاط في تلك العملية بطرق من بينها المنابر التفاوضية المختلفة وهي مجموعة العشرين، ومجموعة الثلاثة والثلاثين، ومجموعة الأحد عشر لوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، ومجموعة التسعين

ومجموعة الأربعة. وقد نشأت مجموعة الأربعة كمنبر تفاوضي رئيسي، بينما أعربت البلدان المستبعدة عن القلق بشأن طبيعة اتخاذ القرارات فيها التي تجرى من القمة إلى القاعدة. وشددت البلدان النامية بإلحاح على أهمية التمسك بالولاية الحالية للدوحة وتجنب وضع بارامترات جديدة.

١٧ - وظلت مواقف الجهات المعنية الرئيسية دون تغيير جوهري منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حينما عُلقت الجولة. وهكذا استمرت المناقشات في التركيز على إيجاد توازن صحيح بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، ووضع أهداف رقمية بشأن مختلف البارامترات. وأعطيت دفعة في نيسان/أبريل وأيار/مايو للورقات الصادرة عن رئيس فريق المفاوضات الزراعية، التي يعرض فيها تقييمه للنطاقات والخيارات الممكنة للحلول التوفيقية. كما أجريت مفاوضات مكثفة في مجالات أخرى لتحقيق مستوى من التقدم يتناسب مع ذلك، في مجالات تشمل الخدمات، والقواعد، وتسهيل التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس). ولم تُسجل حركة ملحوظة بشأن القضايا الإنمائية المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ومسائل التنفيذ. واستمر العمل بشأن تفعيل المعونة من أجل التجارة. وينظر إلى العملية المتعددة الأطراف باعتبارها عملية معتمدة على المساومة الحاسمة والبحث عن حلول توفيقية في مجموعة الأربعة. وحيث أن الاجتماع الوزاري لمجموعة الأربعة الذي عُقد في بوتسدام (في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه) فشل في إحراز تقدم، فقد عاد الاهتمام إلى العملية المتعددة الأطراف.

١٨ - وقد شكل مشروع طرائق الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، الذي أصدره رؤساء كل من أفرقة التفاوض في ١٧تموز/يوليه، أحد معالم الطريق المهمة. وأشارت ردود الفعل المبدئية إلى أنه، بينما كان يُنظر إلى مشروع طرائق الزراعة باعتبارها أساسا معقولا نسبيا لمزيد من المفاوضات، فقد انتقدت البلدان النامية إلى حد كبير مشروع طرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق باعتباره لا يفضي إلى إشراك وتوافق حقيقيين. وحذرت البلدان النامية من اعتماد طرائق جزئية ستؤدي إلى تهميش القضايا التي تهمها، وأعربت عن قلقها بوجه خاص إزاء التخفيضات المقترحة في التعريفات الصناعية، متسائلة عما إذا كانت ستفي بالولايات بشأن ''عدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما'' والتوازن مع الزراعة. كما أبرزت جماعات المجتمع المدني الآثار الضارة المحتملة للتخفيضات المقترحة في التعريفات الصناعية على العمالة والتنمية الصناعية في البلدان النامية.

١٩ - ومن المتوقع إجراء مفاوضات مكثفة ابتداء من أيلول/سبتمبر لوضع طرائق كاملة، من المرجح أن يكون من المتعذر تحقيق تقارب بشأنها. ويحتاج تحقيق توازن إلى وضوح تام

بشأن جميع عناصر الطرائق ومن بينها المعاملة الخاصة والتفاضلية. ويجب ترجمة الطرائق إلى جداول زمنية منفردة لتعهدات وطنية من قبل الأعضاء، يستتبعها القيام بقدر كبير من العمل. وثمة حاجة إلى إحراز مستوى متناسب من التقدم في جميع المجالات من أجل تحقيق توازن عام في كل مؤسسة على حدة، في حين أن الترتيب التسلسلي الصحيح مهم في جميع القضايا المختلفة. ونظرا إلى القيود الزمنية الملحوظة التي تواجهها الجولة، فإن الاكتفاء بتقديم حزمة منخفضة إلى أدنى حد من جولة ''الدوحة المخففة'' التي توازن ما بين طموحات وحساسيات البلدان، قد يبدو طريقة عملية للمضي قدما نحو تلبية الإطار الزمني وإنقاذ الجولة، بالرغم من الدعوات المتكررة المطالبة بحزمة طموحة. وقد جادل بعض الأطراف بأن المقترحات المطروحة على مائدة البحث ستسفر عن مكاسب تبلغ ثلاثة أمثال ما تحقق في جولة أوروغواي. وشددت البلدان النامية على أهمية المحتوى أكثر من التوقيت، لضمان تحقيق فرص أفضل للوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد أكثر إنصافا وتخفيف حدة العوائق السيئة التي قد تنشأ عن الجولة.

٢٠ - سوقد تكون الدعوة إلى حزمة قابلة للتحقيق تصدر عن جولة الدوحة أقوى، نظرا إلى الآثار المنهجية المحتملة الأوسع نطاقا المترتبة على عدم اختتام الجولة في حدود إطار زمني معقول. وقد تجاوزت مفاوضات الدوحة فعلا الموعد النهائي الأصلي بثلاث سنوات. وقد يؤدي تضاؤل فعالية المفاوضات المتعددة الأطراف المحسوس إلى تزايد اللجوء إلى تسوية المنازعات أو السعي بقوة أكبر لإبرام اتفاقات ثنائية واتفاقات تجارية إقليمية. ويبرر هذا الاحتمال التأمل في أسلوب عمل النظام التجاري وتحديد جدول أعمال التفاوض. وقد تألف جدول الأعمال الدائم لجولة أوروغواي أساسا من الزراعة والخدمات، في حين أن جولة الدوحة شملت حزمة أوسع نطاقا تتضمن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وقضايا سنغافورة. وكان من المعتقد أن ذلك سيسهل عمليات المبادلة بين القطاعات، ولكن ثبت أنه عصي على التدبير، مما أدى على ضرورة استبعاد قضايا سنغافورة الثلاث من الجولة في عام ٢٠٠٤. وأسفر جدول الأعمال الموسع عن التخفيف من حدة الاهتمام بالقضية الأساسية وهي الزراعة. وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأننا سنجد أنه من المثمر أكثر استهداف مفاوضات قصيرة الأمد ولكنها أكثر تواترا، والتركيز على القضايا الأساسية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

٢١ - وتحتاج الجولة بصورة ملحة إلى إشراك فعّال لجميع الأطراف في مفاوضات حقيقية تجري بشأن القضايا الرئيسية وإلى قيادة قوية تمكّن من التوصل إلى توافق على نتائج تعود بالفائدة على جميع الأطراف. ويتناقض الغياب الملحوظ لذلك الدور القيادي من جانب البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في الجولة مع القيادة القوية التي مارستها الولايات المتحدة في

الجولات السابقة من حيث توجيه الشركاء في التجارة إلى نتائج يتم التوصل إليها بالتفاوض. وهكذا، فإن وجود هيئة جديدة لتعزيز التجارة مهم لإشراك الولايات المتحدة المتواصل والمعول عليه في المفاوضات، بينما يعتبر تحقيق تقدم ملموس في مصالحها التصديرية أمرا لا غنى عنه على الصعيد المحلي من أجل تجديدها وقد يكون النقاش الذي دار في الآونة الأخيرة في الولايات المتحدة بشأن الموافقة على إبرام اتفاقات تجارية إقليمية مع بنما أو بيرو أو جمهورية كوريا، في ما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالبيئة والعمالة مؤشرا على توقعات إنشاء هيئة جديدة لتعزيز التجارة بالنسبة لجولة الدوحة. ويعتبر إصلاح قانون الزراعة في الولايات المتحدة مهما بسبب قدرتها على تحسين عروضها في مجال الدعم المحلي للزراعة.

٢٢ - ومن الواضح أن تطورا قد طرأ على مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية. وبالمقارنة باتفاقات جولة أوروغواي حيث قُدمت نصوص محدودة فقط للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة بخلاف أقل البلدان نموا (مثلا بلدان المرفق السابع بموجب الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، أو البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بموجب عقد التأسيس)، فإن الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، مجتمعة أو منفردة، أصبحت بارزة في المفاوضات، وأهمها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة أو الأعضاء المنضمين حديثا، أو الاقتصادات ذات الدخل المنخفض التي تمر بمرحلة انتقالية أو فرادى البلدان التي تواجه ظروفا خاصة. ومع أنها لا تعتبر منشئة لفئة جديدة أو سابقة، فإن هذا النهج يبتعد عن المعاملة الخاصة والتفاضلية التقليدية القائمة على حالة البلد، حيث أنه ينحو إلى المفاضلة فيما بين البلدان النامية وفقا لأوضاع محددة، كما يتبين من بعض المعايير مع إبقاء المعاملة الخاصة مفتوحة لجميع البلدان التي تفي بتلك المعايير. وقد نشأ إدراك بأن شروط الانضمام غالبا ما تكون غير متكافئة مع مستوى الاحتياجات الإنمائية والتجارية والمالية ولكل بلد. ويوفر مشروع الطرائق بعض التدابير التصحيحية للأعضاء المنضمين حديثا. ومن الأمثلة الأخرى الدالة على ذلك منح إعفاء من شروط الانضمام غير المستدامة (على سبيل المثال، إلغاء رسوم التصدير على الكشمير من منغوليا).

٢٣ - ولا تتوقف منظمة التجارة العالمية عند التدابير الحدودية وتطبيق مبدأ عدم التمييز والمعاملة الوطنية، بل تتجاوزها على نحو متزايد وتمضي لمعالجة قضايا أعمق ''خلف الحدود'' تتعلق بالأمور التنظيمية والمعايير القياسية، وذلك بطرق من بينها ''اختبار الضرورة'' (شرط ألا تكون التدابير أكثر تقييدا للتجارة عما يلزم لتلبية هدف من الأهداف المشروعة). وشكل ذلك نقطة فاصلة في حالات تسوية المنازعات والمفاوضات بالنسبة للضوابط المتعلقة بالتنظيم الداخل في مجال الخدمات، التي لها تأثير على الاستقلالية التنظيمية للبلدان النامية وحقها في وضع نظم، تشمل نظم تسيير السياسات العامة لأغراض مشروعة. وهناك قلق من

أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد وسع من نطاق وعمق تأثيره في تنظيم مختلف السياسات، ومن بينها السياسات التجارية والسياسات ذات الصلة بالتجارة، مثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) أو تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمس). ولحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) تشعبات مختلفة بالنسبة للبلدان النامية في سعيها من أجل تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية مثل الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم. ويعني ذلك أيضا بالنسبة للبلدان النامية أن نظامها الخاص بالسياسات والتنظيم أصبح عرضة على نحو متزايد للتدقيق من جانب النظام التجاري المتعدد الأطراف.

خامسا – مجالات محددة للمفاوضات

ألف – الزراعة

٢٤ – تعد الزراعة ذات أهمية في البلدان النامية بسبب إسهامها في الدخل الوطني وتوفير العمالة والتنمية الريفية. ويعمل نحو ٤٠ في المائة من القوة العاملة في قطاع الزراعة، وتعتمد نسبة كبيرة غير متكافئة من فقراء العالم على الدخل الذي يدره هذا القطاع. وبالتالي، يترتب على هذا القطاع آثار كبيرة بالنسبة للفقر. وبالنظر إلى أن الزراعة هي أكثر القطاعات تشويها من حيث ارتفاع حدود الحماية والإعانات، فإن البلدان النامية تسعى إلى تحقيق إصلاح حقيقي في السوق، وتحرير القطاع بالكامل للقضاء على هذا التشويه الذي يعوق إمكاناتها التصديرية. غير أن دعم الزراعة أمر حساس في البلدان المتقدمة النمو، رغم أن مساهمة القطاع متدنية ومتردية نسبيا في اقتصاداتها نتيجة للشواغل المتعلقة بالعمالة الريفية والمساهمة المتعددة الوظائف للقطاع والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد السياسي في التخلص من الدعم الذي استثمر من قبل في قيمة الأراضي. وتبين تحليلات الأونكتاد تحقق مكاسب اجتماعية سنوية قدرها ٣٥ بليون دولار من سيناريو طموح لتحرير التجارة منها مبلغ ٢٠ بليون دولار حصلته البلدان النامية. ويتمثل كبار المستفيدين في البلدان المتقدمة النمو التي تحظى بحماية كبيرة بما فيها الاتحاد الأوروبي واليابان، وفي مصدري المنتجات المحمية (القمح، ولحوم البقر، والسكر، والأرز ومنتجات الألبان) من البلدان النامية، بما فيها الأرجنتين والبرازيل وماليزيا والمغرب والمكسيك.

٢٥ – وتعرب البلدان النامية الأقل تنافسية أو المستوردة الصافية، رغم اعترافها بفضل زيادة تحرير التجارة في المنتجات الزراعية عن شواغلها بشأن الآثار الضارة المحتملة لعملية التحرير. وتراود العديد منها المخاوف من أن زيادة الواردات قد تؤثر سلبا على أمنها الغذائي، وأمنها المعيشي وتنميتها الريفية. وتتوجس البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من زيادة أسعار

الأغذية نتيجة لرفع الدعم عن الصادرات الذي أدى إلى خفض الأسعار الدولية انخفاضا صوريا. وتخشى الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية وعلى المعاملة التفضيلية من انحسار عوامل الأفضلية وفقدان عائد التصدير نتيجة لخفض تعريفة الدولة الأولى بالرعاية. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى فقدان صافي المكاسب الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أساسا بسبب الآثار الضارة الناجمة عن معدلات التبادل التجاري، وغياب المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة معالجة احتياجات إنمائية محددة للبلدان من خلال وضع شروط إنمائية فعالة ومنفذة عمليا ودعم بناء القدرة على الإمداد.

٢٦ - ويوفر الدعم المحلي مزايا التكلفة للمنتجين المستفيدين، ويشوه الإنتاج والتجارة. ويقترح مشروع طرائق الزراعة تخفيض الدعم المشوه للتجارة بنسبة تتراوح من ٦٦ إلى ٨٥ في المائة في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. وفي أغلب الحالات لن يسفر ذلك سوى عن تقييد السياسات الزراعية القائمة، ولن يؤثر على الإنفاق الفعلي. وعلى سبيل المثال، سيحد الخفض المقترح (ما بين ٦٦ و ٧٣ في المائة من المستوى المثبت الحالي) الإنفاق الأمريكي ليتراوح من ١٣ إلى ١٦ بليون دولار. وقد قدر الإنفاق الفعلي للولايات المتحدة بمبلغ ١١ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. ويقترح النقاش الدائر حاليا بشأن مشروع القانون الزراعي للولايات المتحدة باحتمال إجراء خفض متواضع في نفقات الدعم المشوه للتجارة بإعادة تخصيص بعض الإجراءات الحالية لفئات الدعم غير المشوهة للتجارة مع الحفاظ على تصاميم البرامج الرئيسية. وفي الوقت نفسه، جرى الطعن في الدعم الحالي بما في ذلك الدعم المقدم بشأن سلع بعينها (مثل الذرة) في إطار آلية منظمة التجارة العالمية لفض النزاعات. وبالنسبة للقطن، نجحت البرازيل في معارضة تدابير الدعم المحلية للولايات المتحدة.

٢٧ - ويساور البلدان النامية قلق متزايد من أن التخفيضات في الإنفاق على الدعم المشوه للتجارة لن يكون لها سوى أثر طفيف في التخلص من أو تقليص تشوه التجارة والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو. والسبب في ذلك أن الخفض سينطبق على الحد الأقصى المثبت الذي ينحو إلى الارتفاع إلى حد كبير عن مبلغ الإنفاق الفعلي، وتُستبعد فئة كاملة من الدعم المحلي (''الصندوق الأخضر'') التي تمثل نسبة كبيرة من الدعم المحلي الإجمالي الحالي من الالتزام بالخفض على أساس أن ليس لها آثار تشوه التجارة أو أن آثارها طفيفة، ويرى البعض أن الأمر ليس كذلك بالضرورة. وهي لذلك تسعى إلى إجراء تخفيضات حقيقية وفعالة في الدعم المشوه للتجارة، ووضع ضوابط تنظيمية صارمة بشأن الإعانات المعفاة من التزامات الخفض لكفالة أن ليس لها آثار مشوهة للتجارة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالقطن، وهو محصول نقدي رئيسي يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لمنتجي القطن في غرب أفريقيا، فقد تم الاتفاق من قبل على مبدأ إجراء خفض محدد أكثر طموحا وعاجل، بما في ذلك الدعم المحلي. ويشير تقدير حديث إلى أن التخلص من التعريفات والإعانات المتعلقة بالقطن يحتمل أن يؤدي إلى رفع دخول منتجي القطن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣١ في المائة. ويقترح مشروع طرائق الزراعة صيغة للخفض اقترحتها بلدان غرب أفريقيا الأربعة (بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي)، تقضي ضمنا بإجراء تخفيضات في الإعانات المقدمة للقطن في الولايات المتحدة بنسبة ٨٢ في المائة (مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة في إطار صيغة الخفض العام) وأفيد أن هذا غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة. ويمثل البعد التنموي جزءا من إشكالية القطن الأوسع نطاقا.

٢٩ - وكانت إعانات التصدير من المسائل المثيرة للجدل في بداية جولة الدوحة. وقد تضاءل استخدامها تضاؤلا شديدا منذ ذلك الوقت مما مكن المستخدمين الرئيسيين في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري من الموافقة على التخلص من إعانات التصدير بحلول عام ٢٠١٣. وأحرز تقدم أيضا بشأن إعانات التصدير غير المباشرة من قبيل المعونة الغذائية، وائتمان التصدير والمشاريع التجارية الحكومية. وفيما يتعلق بالمعونة الغذائية، ستتوفر الحماية للمعونة الغذائية الحقيقية والطارئة في ظل الضوابط التنظيمية الجديدة ويتم القضاء على التخلص من الفائض، الأمر الذي يلحقه الضرر بمنتجي الأغذية المحليين في أفقر المناطق قاطبة.

٣٠ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، يشير مشروع طرائق الزراعة إلى حدوث انخفاض في التعريفات من شأنه أن يؤدي إلى تخفيضات في التعريفات تبلغ نسبة ٥٢ في المائة في المتوسط تقريبا في البلدان المتقدمة النمو، وتصل إلى ٣٦ في المائة في البلدان النامية. وقد طرح نهج مختلف يتمثل في معدل خفض بنسبة ٢٤ في المائة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وكذلك البلدان الأفريقية التي ثبتت تعريفاتها عند مستويات موحدة عالية في جولة أورغواي. وسوف يسمح للبلدان المتقدمة النمو بإعفاء نسبة تتراوح من ٤ إلى ٨ في المائة من منتجاتها الزراعية الخاضعة للرسوم الجمركية من الخفض الكامل بوصفها ”منتجات حساسة“. وبينما تخض هذه المنتجات أيضا إلى الخفض بدرجة أقل، إلا أنه يمكن اختيارها بحرية حسب تقدير البلدان ودون وجود معايير للأهلية. ومن المحتمل أن تكون هذه المنتجات ذات تعريفة عالية وتنحو إلى التطابق مع منتجات ذات فائدة تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وتبين تقديرات الأونكتاد أن أكثر من نصف صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يمكن تقييدها إذا أعفيت نسبة ٥ في المائة من الخطوط التعريفية من خفض التعريفة بالكامل.

٣١ - ويمكن للبلدان النامية اللجوء إلى المنتجات الحساسة وأيضا المنتجات الخاصة التي تعفي عددا معينا من المنتجات من الالتزام بالخفض الكامل، بناء على الاختيار الذاتي الذي يسترشد بمؤشرات الأمن الغذائي أو الأمن المعيشي والتنمية الريفية. وتدفع البلدان المتقدمة النمو بضرورة تقييد أوجه المرونة هذه حتى لا تعيق الوصول الفعلي للأسواق والتدفقات التجارية الجديدة. ويساور المدافعون الشكوك بشأن عملية الاختيار المتعلقة بتحديد المنتجات الخاصة المؤهلة. ويقترح مشروع طرائق الزراعة التحديد الكمي للمعايير بطريقة يمكن التحقق منها. وربما يحد ذلك بدرجة كبيرة من المنتجات التي يمكن اختيارها نتيجة لأسباب منها عدم توافر البيانات. وعلاوة على ذلك، يقترح أن تخضع تعريفات تلك المنتجات للتخفيض على الرغم من أن المدافعين ارتأوا عدم التخفيض على الأقل بالنسبة لجزء من المنتجات المؤهلة. ولم تتحدد بعد تفاصيل آلية الضمانات الخاصة، وهي صك إنمائي مهم آخر، يتيح للبلدان النامية حماية المنتجين المحليين من الزيادات في الواردات وركود الأسعار. وتعلق البلدان النامية أهمية كبرى على هذا الصك حيث تكون تقلبات الأسعار مرتفعة بالنسبة للعديد من المنتجات الزراعية، وليس لديها من وسيلة أخرى غير التعريفات لتوفير الحماية لمزارعيها.

٣٢ - ويظل انحسار المعاملة التفضيلية يشكل هاجسا قويا بالنسبة للعديد من البلدان التي تعتمد على هذه المعاملة. وتدعو تلك البلدان إلى تخفيف الأثر السلبي لتخفيضات التعريفات على أفضلياتها من خلال جعل فترات التخفيض أقصر وفترات التنفيذ أطول بالنسبة لعدد محدود من المنتجات الأكثر عرضة لانحسار المعاملة التفضيلية، بالنظر إلى أن بعض المنتجات من قبيل السكر والموز تستفيد من الهوامش التفضيلية الكبيرة بينما تمثل منتجات أخرى قيمة تسويقية كبيرة في ظل وجود هوامش تفضيلية أقل. ويعد انحسار المعاملة التفضيلية أساسا نقطة نقاش في سوق الاتحاد الأوروبي. وقد برهنت معالجة انحسار المعاملة التفضيلية عبر تدابير تجارية على أنها مسألة مثيرة للجدل حيث تنحو المنتجات التي تتعرض لانحسار المعاملة التفضيلية إلى التزامن مع المنتجات الاستوائية التي طلب تحريرها بالكامل.

٣٣ - وما زال الاعتماد على السلع الأساسية يمثل مشكلة إنمائية رئيسية يعاني منها العديد من البلدان لا سيما في أفريقيا. ويظل تردي أسعار السلع الزراعية وتقلبها في المدى الطويل عقبة كؤود أمام زيادة حصائل الصادرات واستدامتها. وتدعو البلدان الأفريقية إلى معالجة تصاعد التعريفات والحواجز غير الجمركية التي تعرقل دخول الأسواق وتنويعها، واتخاذ تدابير ملائمة لكفالة ثبات الأسعار عند مستويات مستقرة وعادلة ومجزية. وتعفى أقل البلدان نموا من الالتزام بالتخفيض، وتواصل تنفيذ وصول صادراتها إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص تنفيذا كاملا.

باء – وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٣٤ – لدى البلدان النامية مصلحة حيوية في التعريفات الصناعية حيث أنها تنوع اقتصاداتها وتوجهها نحو السلع المصنعة، وتتيح لها الاندماج في السلاسل العالمية لإنتاج توريد المواد الخام والمنتجات الوسيطة والنهائية. وقد ارتفعت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد شكلت السلع المصنعة نسبة ٦٦ في المائة من صادرات البلدان النامية من السلع التي يتم شحن ٤٦ في المائة منها إلى بلدان نامية أخرى. وتمثل الواردات الصناعية نسبة ٧٢ في المائة من وارداتها من السلع. ورغم أن متوسط التعريفات منخفض نسبيا في البلدان المتقدمة النمو، إلا أنها في بعض القطاعات ما زالت مرتفعة وذلك غالبا في مجال الصناعات القائمة على كثافة العمالة، ويزداد ارتفاع التعريفات على المنتجات المجهزة وليس على المواد الخام. ولدى البلدان النامية معدلات مجمدة أعلى، وفي معظم الحالات أدت عملية التحرير الذاتي للتجارة إلى انخفاض المعدلات المطبقة. وأتاحت التعريفات المجمدة الأعلى مرونة للبلدان في مجال السياسة العامة لرفع تعريفاتها عند الضرورة دون الحاجة إلى اللجوء إلى تدابير الإصلاح التجاري المكلفة. وتبين تقديرات الأونكتاد تحقيق مكاسب اجتماعية قدرها ١٠٧ بلايين دولار عالميا في ظل سيناريو محتمل لتحرير التجارة منها مبلغ ٦٥,٢ بليون دولار تحصل عليه البلدان النامية وتزداد تكاليف التكيف مع ازدياد السيناريوهات الطموحة.

٣٥ – وباتت المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق تحتل مكانة بارزة بشكل متزايد مع زيادة المطالبة بالوصول الفعلي إلى الأسواق وبحدوث تدفقات تجارية جديدة في البلدان النامية في حين وجدت البلدان النامية أن هذا الطلب لا يتماشى مع ولاية الدوحة المتعلقة بالتفاوض. وتنص ولاية الدوحة على خفض التعريفات أو التخلص منها، بما فيها التعريفات العالية وتصاعد التعريفات والحواجز غير الجمركية، لا سيما على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، التي تحظى بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، و ''عدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما'' في الالتزامات المتعلقة بالخفض المطبقة لصالح البلدان النامية.

٣٦ – وتعرّض مشروع طرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق لانتقاد واسع من قبل البلدان النامية على أساس أنه يفتقر إلى التوازن بصورة تضرها. ويتصل الهاجس الرئيسي بصيغة خفض التعريفات التي يخضع فيها كل خط تعريفي، مع بعض الاستثناءات، لصيغة رياضية تنتج المعدل المثبت الجديد. وجرى الاتفاق على تلك الصيغة ''الصيغة السويسرية'' التي تخفض بموجبها التعريفات العالية بنسبة أكبر من التعريفات المنخفضة الأمر الذي قبلته البلدان النامية على مضض شديد. أما البارامترات التي تحدد فعليا مستوى خفض التعريفات

(المعاملات) فهي الآن موضع مفاوضات. ويقضي ضمنا المقترح الوارد في مشروع طرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق لخفض التعريفات في البلدان النامية إلى أقل من ١٩ إلى ٢٣ في المائة بتخفيض متوسط التعريفات المثبتة بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا للبلدان النامية ونسبة ٣٥ في المائة تقريبا للبلدان المتقدمة النمو. ويتوقع أن تؤدي تخفيضات التعريفات بهذا الحجم إلى خفض التعريفات السارية حاليا أو إلى خفض الفرق إلى حد كبير بين المعدلات المثبتة والمعدلات السارية الأمر الذي يمثل مرونة بالنسبة للبلدان النامية تسمح برفع المعدلات السارية.

٣٧ - وترى البلدان النامية أن هذه النسبة العالية من التخفيض في حد ذاتها تتناقض مع مبدأ ''عدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما''، وتدفع بأن هذه الولاية تتطلب من البلدان النامية أن تجري تخفيضا في التعريفات المثبتة بنسبة أقل من البلدان المتقدمة النمو. وترى البلدان النامية أن بقاء التعريفات النهائية في البلدان النامية أعلى من البلدان المتقدمة النمو بعد التخفيضات التي تمليها الصيغة ينبغي أن يفي بالولاية. ويساور البلدان النامية القلق أيضا تجاه التوازن المطلوب بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وتسلط الضوء على أن التخفيض الذي تلتزم به البلدان النامية في مجال وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يعد مرتفعا بشكل غير متناسب مع ما تضطلع به البلدان المتقدمة النمو في مجال الزراعة.

٣٨ - وتؤكد البلدان النامية على أهمية التعريفات كأدوات للسياسة الإنمائية للأسباب التالية: (أ) الاعتماد البالغ نسبيا على التعريفات كمصدر للإيرادات المالية والتمويل العام بما في ذلك تمويل التعليم والصحة وسائر أهداف التنمية الاجتماعية؛ (ب) التكاليف المرتفعة المرتبطة باستحداث مصادر بديلة من قبيل الضرائب غير المباشرة ذات القاعدة العريضة؛ (ج) الحاجة المستمرة إلى الحماية لتعزيز التصنيع والتنويع واستباق انحسار التصنيع. وفي حين أن البلدان النامية أقرت بالحاجة إلى توخي نهج حذر تجاه التعريفات نتيجة لما ترتبط به من تشويه، إلا أنها سلطت الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به حماية التعريفات في عدد من البلدان المتقدمة النمو في مراحلها التصنيعية والإنمائية المبكرة.

٣٩ - وتخضع حوالي ٢٧ بلدا ناميا لصيغة التخفيض وفقا لمشروع طرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. في إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية، ستلجأ البلدان النامية المطبقة للصيغة إلى توخي المرونة في عدم تقييد بعض الخطوط التعريفية، أو تطبيق تخفيضات أقل مما تمليه الصيغة على خطوط تعريفية محددة (٥ إلى ١٠ في المائة) أو تقوم بدلا عن ذلك بتطبيق تخفيض أقل طموحا من صيغة التخفيض. وتعفى ١٢ بلدا ناميا ذات نسبة عالية من الخطوط التعريفية غير المثبتة من صيغة التخفيض، لكنها تعمد إلى تثبيت معظم تعريفاتها

بالكامل (٩٠ في المائة) عند نسبة ٢٨,٥ في المائة. وقد ناقشت البلدان المعنية مسألة تخفيض التغطية الملزمة (٧٠ في المائة). وأعربت بعض البلدان عن مخاوفها تجاه الأثر السلبي المحتمل لصيغة التخفيضات وتثبيت التعريفة الجمركية الذي ربما يقوم به عضو في اتحاد جمركي من قبيل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي تجاه الأعضاء الآخرين في الاتحاد الجمركي المعفيين من صيغة التخفيض.

٤٠ - وتعفى أقل البلدان نموا من صيغة التخفيض. ولن تطبق الصيغة نحو ٣٢ من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، التي تمثل بمفردها أقل من ٠,١ في المائة من التجارة العالمية في المنتجات غير الزراعية، لكنها ستخفض متوسط معدل التثبيت إلى ١٤ أو ١٨ أو ٢٢ في المائة بناء على متوسط تعريفاتها المبدئية. ومع ذلك يمكن أن يعني هذا في بعض الحالات تخفيضات كبيرة طموحة في معدلات التثبيت وإن كان يتسم بالمرونة في التخفيضات التي تجرى في خطوط تعريفية فردية. وفيما يتعلق بالبلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥، فلن تعفى من التزامات التخفيض سوى ٦ بلدان من بين ١٦ بلدا معنيا، لأنها اضطلعت بالتزامات كبيرة بالتخفيض كجزء من مفاوضات الانضمام. وستندرج ستة بلدان أخرى ضمن فئة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وستخضع البلدان الأخرى، بما فيها الصين، لصيغة التخفيض لكنها ستمنح فترة سماح قصيرة وفترة تنفيذ أطول.

٤١ - وكما هي الحال في الزراعة، فقد دعت البلدان التي تعتمد على الأفضليات إلى معالجة انحسار نظام الأفضليات الناشئ عن خفض التعريفات الخاصة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق باتخاذ تدابير تجارية، تشمل تقليل التخفيضات التعريفية وإطالة فترة التنفيذ. وكان الحل التجاري مهما بالنسبة لها حيث تؤثر المعاملات التفضيلية مباشرة على عائدات التصدير، مما لا يمكن للحل الإنمائي تعويضه بسهولة على الأقل في المدى القصير. غير أن البلدان الأخرى غير المستفيدة من المعاملات التفضيلية تعترض على الحلول التجارية لأن هذه التدابير ستؤخر إعمال مكاسب الوصول للأسواق التي تتمتع بها كدول أولى بالرعاية.

٤٢ - ويستند تخفيض التعريفات والتخلص منها في قطاعات معينة (''المبادرة القطاعية'') إلى نهج المشاركة غير الإلزامية والتراكم الكمي المفضي إلى تغيير نوعي. وقد اقترحت قطاعات شتى. ودفعت البلدان النامية بأن المبادرات القطاعية لم تشكل طرائق أساسية بينما أعربت البلدان المتقدمة النمو عن اهتمامها الشديد ببعض القطاعات. وتتعلق المبادرة القطاعية بانحسار المعاملة التفضيلية حيث أنها ستؤدي إلى التخلص من هوامش الأفضلية. وفي بضع

القطاعات في البلدان المتقدمة النمو تسود التعريفات العالمية والحدود القصوى للتعريفات بما في ذلك قطاعات المنسوجات، والجلود، والأسماك والمنتجات السمكية.

٤٣ - وتعد الحواجز غير التعريفية من جداول الأعمال الهجومية الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية. وتوجه المفاوضات في هذا الصدد نحو تحديد هذه الحواجز المؤثرة على صادرات البلدان، لكن البلدان النامية واجهت صعوبة في تحديد حواجز بعينها تؤثر سلبا على صادراتها. وسعت مقترحات محددة إلى وضع إجراءات للتحكيم من قبل خبير مستقل. ومعالجة شتى الحواجز غير التعريفية التي تتصل بقطاعات معينة، مثل الكهرباء، وصناعة السيارات والمنسوجات. واقترح البعض الآخر خفض أو التخلص من الضرائب والقيود على الصادرات التي وجدتها البلدان النامية خارج إطار الولاية المتعلقة بالمفاوضات الخاصة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

جيم - الخدمات

٤٤ - ازدادت مساهمة الخدمات في الدخل القومي، وفرص العمل وإيرادات القطع الأجنبي في البلدان. وتوحي الأدلة المستمدة من التجربة أنّ توسيع نطاق اقتصاد الخدمات يشكل عاملا مهما من عوامل التنوع الاقتصادي في البلدان النامية وزيادة حصة المصنوعات في مجموع السلع المصدّرة. وتمثل الخدمات نسبة ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٣٥ في المائة من فرص العمل في البلدان النامية، مقارنة بنسبة ٧٢ في المائة، وبأكثر من ٧٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وتسهم الخدمات إسهاما مباشرا في بناء البنية التحتية، والإنتاجية والقدرة على المنافسة، وتحسين الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتنويعه، وتساهم بالتالي في القضاء على الفقر المدقع (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية). ونجح بعض البلدان النامية في تصدير خدمات شملت السياحة، والنقل، والبناء والخدمات التجارية، وذلك عن طريق التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين (الأسلوب ٤) وتوريد الخدمات عبر الحدود (الأسلوب ١). ولم تستغل غالبية البلدان النامية بعد مجمل الإمكانيات التي ينطوي عليها اقتصاد الخدمات والتجارة، إذ إن ما نسبته ٧٠ في المائة من صادرات الخدمات في البلدان النامية يصدّرها أكبر ١٥ مصدّرا. ولتحقيق مكاسب من تحرير التجارة، يفترض توافر بعض الشروط المسبقة، التي تشمل تصميم السياسات الوطنية، وتحديد وتيرتها وطريقة تسلسلها بالشكل الملائم، بما في ذلك بناء القدرات على توريد الخدمات، واستقرار الاقتصاد الكلي وتوافر الأطر المؤسسية والتنظيمية.

٤٥ - ويؤدي قطاع الخدمات وظيفة اجتماعية هامة من خلال توفير الخدمات الأساسية (انظر TD/B/COM.1/EM.30/2)[1]. فتوفير الخدمات التعليمية، والصحية والطبية، وخدمات المياه والبيئة للجميع أمر لا بد منه لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتخفيض معدل وفيات الأطفال (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتحسين الصحة النفاسية (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وكفالة الوصول المستدام إلى مياه الشرب المأمونة (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية). ونظرا لهيمنة الذكور على صناعة الخدمات، من المهم أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية). وفي حين أنّ الحكومة تؤدي عادة دورا رئيسيا في توفير مثل هذه الخدمات، إلا أن القطاع الخاص أصبح ذا أهمية متزايدة بسبب خصخصة القطاعات المعنية وتحريرها من القوانين والنظم. وتدل التجارب على أنّ تحرير التجارة والخصخصة أسفرا عن نتائج متفاوتة على صعيد تعزيز الكفاءة والقدرة على المنافسة وتوفير الخدمات للجميع، وتؤكد أهمية دور الحكومات في تصميم السياسات والنظم الملائمة التي تناسب السياقات والظروف الوطنية على أفضل وجه. وتناولت المفاوضات مسألة خدمات التعليم، والبيئة، والطرود البريدية، والطاقة والاتصالات. ومؤخرا طالبت بلدان مجموعة الـ ٩٠ المعززة باستبعاد خدمات المياه وسائر الخدمات الأساسية من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

٤٦ - وتهدف المفاوضات بشأن الخدمات إلى تحرير التجارة في الخدمات بشكل تدريجي وتعزيز مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات على الصعيد العالمي. أما المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، فهي تسترشد بمبادئ التفاوض التوجيهية بشأن الخدمات المعتمدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ وبالمرفق جيم من إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي حُددت فيه أهداف تتعلق بالأساليب والقطاعات. ومنذ عام ٢٠٠٦ والمفاوضات تجري في المقام الأول على أساس تعددية الأطراف. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٧، قدم ٧١ عرضا أوليا و٣٠ عرضا منقحا. وأقل البلدان نمواً معفية من الالتزامات المرتبطة بتحرير التجارة في الخدمات. وهي تواصل السعي من أجل تنفيذ الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً المعتمدة عام ٢٠٠٣ تنفيذا فعالا. واقترح مؤخرا توسيع نطاق تنفيذ الالتزامات الوطنية المتعلقة بطريقة المعاملة ليشمل جميع القطاعات المعنية في البلدان أو عقد اجتماع وزاري لتحديد الالتزامات وإعلان التعهد بها (الأمر الذي يمكن أن يقتصر على البلدان التي شاركت في المفاوضات المتعددة الأطراف). وقد جرى التساؤل بشأن مدى الحاجة إلى مثل هذه النهج والطرائق الجديدة.

(١) الأونكتاد، تعميم الوصول إلى الخدمات (TD/B/COM.1/EM.30/2، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

وأبدت البلدان النامية قلقها من أن تكون للمقترح الأول نتائج بالغة الأثر على صعيد تحرير تجارة الخدمات ومن أن يكون المقترح الأخير مفتقرا إلى الشمولية والشفافية وتترتب عليه آثار تنعكس على البلدان غير المشاركة في المبادرة.

٤٧ - ويمكن للأسلوب ٤ أن يعزز الرفاه الاجتماعي في العالم بشكل ملموس. ويقدّر أنّ تدفق التحويلات المالية في العالم أجمع، بما فيها التحويلات الناتجة عن الأسلوب ٤، بلغت ٢٦٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. ويقدَّر أن المكاسب الاجتماعية البالغة ١٥٦ بليون دولار المتأتية من تدفق يعادل نسبة ٣ في المائة من تحويلات العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة في البلدان المتقدمة النمو، قد تلقت معظمها البلدان النامية. ويقدَّر أن تبلغ المكاسب ٢٠٠ بليون دولار إذا اعتمد مشروع إصدار تأشيرة عمل مؤقتة على صعيد متعدد الأطراف. ويتوقع أيضا أن تترتب على تنقل الأشخاص الطبيعيين آثار تتخطى الحدود مثل نقل المعارف والمهارات والتنمية البشرية. ودعت البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى تحرير التجارة في الخدمات بالأسلوب ٤ ولا سيما في ما يتعلق بتنقل فئات معينة من الأشخاص تمتلك ميزات مقارنة، تشمل العمال شبه المهرة أو ذوي المهارات المتدنية والحركة غير المرتبطة بالحضور التجاري. وركزت البلدان النامية، في طلب قدمته مؤخرا كأطراف متعددة، على موردي الخدمات التعاقدية والمهنيين المستقلين. و لم تفتح البلدان المتقدمة النمو أسواقها بالقدر الكافي، برغم التحسين المحدود الذي أدخلته على عروضها بشأن الأسلوب ٤. وينطوي هذا الأسلوب على إمكانات هامة بالنسبة للتنمية، وهو ذو أهمية خاصة للجهود الدولية الأوسع نطاقا من قبيل حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والفريق العالمي المعني بالهجرة والمنتدى العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك للاستفادة المثلى من الإمكانات التنموية للهجرة الدولية.

٤٨ - وظهرت الاستعانة بمصادر خارجية عن طريق توريد الخدمات عبر الحدود كقطاع دينامي من قطاعات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أتاح للبلدان النامية فرصا جديدة للتجارة. ويقدر الإنفاق على الاستعانة بمصادر خارجية في العالم بمبلغ يتراوح ما بين ١٠ و١٥ بليون دولار. وتشير تقديرات أخرى إلى أنّ هذا المبلغ قد يصل إلى ١١٠ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٠. وقد دعا بعض البلدان النامية إلى تحرير الأسلوبين ١ و ٢ بشكل كامل وذلك في عدة قطاعات من بينها القطاعات ذات الصلة بالحاسوب، والقطاع المهني، والبحث والتطوير، والعقارات وبعض أنواع الإيجار/الاستئجار، وأعمال تجارية أخرى، والاتصالات، والتوزيع، والبيئة، والخدمات المالية، والسياحة، والخدمات الترفيهية والخدمات الاحتياطية لجميع وسائل النقل.

٤٩ - وفي ما يتعلق بوضع القواعد في سياق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، تهدف المفاوضات بشأن الإعانات إلى استحداث ضوابط متعددة الأطراف لتفادي الآثار المشوِّهة التي يمكن أن تخلّفها الإعانات على التجارة في الخدمات، رغم الإقرار بدور الإعانات بالنسبة لبرامج التنمية في البلدان النامية وبضرورة اتسامها بالمرونة. وتناولت المناقشات التي جرت مؤخرا تبعات الضوابط المستقبلية على الإعانات التي يمكن تطبيقها بغرض جعلها في متناول الجميع. وشهدت المفاوضات بشأن المشتريات الحكومية في مجال الخدمات تقدما لا يُذكر نظرا لاستمرار اختلاف وجهات النظر فيما بين البلدان بشأن المواضيع التي يوجد تكليف بتغطيتها في المفاوضات، بما فيها عناصر الوصول إلى الأسواق. وشددت البلدان النامية على أهمية المشتريات الحكومية بالنسبة للتنمية الصناعية وتحقيق أهداف السياسات الاجتماعية. واقترحت مفوضية الجماعة الأوروبية إعداد مشروع مرفق للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات يتناول المشتريات الحكومية، ويحدد المبادئ والواجبات العامة مع إمكانية إدراج التزامات محددة بشأن هذه المشتريات في جداول زمنية.

٥٠ - وتولي البلدان النامية أهمية للمفاوضات المتعلقة بآلية الضمانات في حالات الطوارئ. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧ قدمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (عدا سنغافورة) مقترحا جديدا يتيح أساسا جيدا للمفاوضات. وتوفر آلية الضمانات في حالات الطوارئ للحكومات صمام أمان يحميها من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تحرير تجارة الخدمات لتسهيل عملية التكيف في القطاعات المتضررة، مما يتيح لها التحرك تدريجيا باتجاه تجارة أكثر حرية. وفي حين أنّ بعض البلدان المتقدمة النمو لم يحسم أمره فيما يتعلق باستصواب استخدام هذه الآليات ومدى جدواها في مجال الخدمات، ركز العديد من البلدان النامية على الحاجة إلى آلية ضمانات في حالات الطوارئ قابلة للاستمرار باعتبارها أحد المكوّنات الرئيسية لحزمة خدمات الدوحة.

٥١ - وشهدت المفاوضات بشأن الأنظمة المحلية ذات الصلة بالمعايير الفنية، ومستلزمات الترخيص والتأهيل لجميع قطاعات الخدمات تقدما ملحوظا وتحولت إلى مفاوضات مستندة إلى نصوص وذلك على أساس مشروع نص أصدره في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ رئيس الفرقة العاملة المعنية بالأنظمة المحلية. وتشكل الضوابط المستقبلية، من حيث تصميمها وصرامتها عموما، موضوع نقاش حيث تطالب البلدان النامية بإضفاء درجة كافية من المرونة عليها. وتتباين وجهات النظر بشأن الطريقة التي ينبغي بها للضوابط أن تعالج ''اختبار مدى الضرورة''، وما يستوجب إبداء تعليقات مسبقة، وبذل جهد متواصل لصالح أقل البلدان نموا، وتصميم المعاملة الخاصة والتفاضلية. وشددت البلدان النامية على أهمية تصميم الضوابط بشكل يعزز فرص التصدير المتاحة لها وخصوصا عبر الأسلوب ٤ عن طريق إضافة

الالتزامات بإتاحة فرص الوصول إلى السوق إلى عملية تسهيل الاعتراف بمؤهلات موردي الخدمات بحيث تتاح لهم فرصة الدخول الفعلي إلى السوق. وتتعلق شواغل تلك البلدان بالتبعات المحتمل أن تخلفها الضوابط على الحق في وضع النظم لأغراض السياسات العامة، بما في ذلك تأمين إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية من قبيل منح الامتيازات واستخدام رسوم الترخص.

٥٢ - ويكتسي تقييم تجارة الخدمات، على النحو المطلوب في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية للتفاوض، أهمية لتحقيق هدف تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. وسوف تكيّف المفاوضات في ضوء نتائج هذا التقييم. وقد ساعد الأونكتاد البلدان النامية في إجراء تقييم لتجارة الخدمات. ومن المقرر أن تجري الدورة الخاصة لمجلس تجارة الخدمات قبل إنهاء المفاوضات تقييما للنتائج التي تم التوصل إليها بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية. ومن شأن مثل هذا التقييم أن يبين مدى الإمكانيات التي تمنحها هذه العروض للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق بطريقة تعود عليها بفوائد تجارية. ولم يولَ هذا الموضوع بعد اهتماما خاصا في المفاوضات.

دال - التنمية

٥٣ - لا تزال المعاملة الخاصة والتفاضلية والمسائل التنفيذية تحتفظ بأهميتها في البعد الإنمائي للجولة، حيث كانت معالجة الاختلال في النظام التجاري المتعدد الأطراف على وجه السرعة جزءا من تحقيق التوازن في ولاية جولة الدوحة. ولم تشهد المقترحات الأولية المتعلقة بالاتفاق المعني على وجه التحديد بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، والبالغ عددها ٨٨ مقترحا، سوى تقدم متواضع في بلوغ صيغة محددة وفعالة وعملية بقدر أكبر، حيث اقتصر التقدم المحرز في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري بالدرجة الأولى على خمسة مقترحات خاصة بأقل البلدان نموا. وتواصل هذه البلدان الحث على التنفيذ الكامل لإتاحة إمكانية وصولها إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، مع الاقتران ذلك بالشفافية وتبسيط قواعد المنشأ. ولم يُسَجَّل أي تحرك يُذكر بشأن مختلف المسائل التنفيذية.

٥٤ - ومنذ صدور توصيات فرقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٦، تواصلت الجهود الرامية إلى تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة. فهذه المبادرة ستعمل على تلبية ما لدى البلدان النامية من احتياجات والتصدي لما يواجهها من تحديات في المجالات الإنمائية والمالية والتجارية، وفيما يخص استفادتها من الفرص التجارية، وبناء قدرة العرض، والقدرة التنافسية، وما يتعلق بالتجارة من بنية تحتية وتعديلات. فالغرض منها أن تكون تكملة لجولة ناجحة، لا بديلا عنها. وتجري حاليا مشاورات من أجل تأمين موارد

جديدة إضافية يمكن التنبؤ بها ولا تسفر عن تحمل أي ديون، وتظل معيارا هاما لنجاح مبادرة المعونة من أجل التجارة. وشددت البلدان النامية على أهمية وجود إضافة حقيقية إلى الموارد، لا إعادة تخصيص المعونة الإنمائية الحالية أو الأموال الموجهة إلى بناء القدرات المتعلقة بالتجارة. ولا يزال استحقاق البلد لهذه الآلية موضع إشكال، حيث لم تحدد بعد أهلية البلدان النامية التي لا تدخل ضمن أقل البلدان نموا، بما في ذلك بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية دون غيرها. وهناك مسألة أخرى تتعلق بإقامة آلية فعالة لمواءمة الطلب والعرض في مبادرة المعونة من أجل التجارة. ويُنتظر من البلدان النامية أن تدمج التجارة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بطرق من بينها إجراء مشاورات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحديد الاحتياجات من المساعدات وترتيب أولوياتها، وإنشاء نظم رصد وتقييم داخل البلد من أجل تعزيز فعالية المساعدات واستدامتها. ودعت البلدان النامية الشركاء في التنمية إلى التعاون في الاستجابة بأسلوب فعال وحسن التوقيت للاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة من خلال إدماج التجارة في خططهم وبرامجهم للمساعدة الإنمائية. ورغم الأهمية المعلقة على الاحتياجات والأولويات الوطنية الخاصة من المعونة المقدمة لصالح التجارة، تواصل هذه البلدان التشديد على أهمية تأمين البرامج الإقليمية والعالمية من النوع الذي يخدم الصالح العام والمتعلق بالتجارة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتحسين هذه البرامج، ولا سيما من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، ومن بينها الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

هاء – القواعد

٥٥ - تناولت المفاوضات المتعلقة بقواعد مكافحة الإغراق المسائل المعلقة مثل مسألة ''التصفير''. وشهدت المفاوضات بشأن الإعانات تقديم مقترح يرمي إلى توسيع نطاق الإعانات المحظورة لتشمل أمورا من بينها المدفوعات الحكومية للشركات من أجل تغطية خسائر التشغيل، والإعفاء من الديون المستحقة للحكومة، والإقراض الحكومي للشركات ''ذات الملاءة المالية السيئة''. وأعربت البلدان النامية عن قلقها من آثار ذلك المقترح على سياساتها الصناعية. حيث يُنظر إلى الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك على أنها تساهم في استنفاد موارد مصايد الأسماك. ويركز النقاش على حظر واسع النطاق يتم من أعلى إلى أسفل. ودعت البلدان الساحلية الصغيرة الأكثر تأثرا إلى إعفاء الإعانات الخاصة بمصايد الأسماك الحرفية، وصناعة التجهيز ورسوم الوصول. وفيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية، حَوَّل الاتفاق على آلية الشفافية في عام ٢٠٠٦ الاهتمام إلى مسائل عامة، بما فيها المعاملة الخاصة والتفاضلية بموجب المادة الرابعة والعشرين من مجموعة الاتفاق العام بشأن

التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، و ''التجارة في جميع جوانبها الجوهرية''، والفترة الانتقالية. وتحظى هذه المسألة بأهمية خاصة للبلدان النامية التي تتفاوض مع البلدان المتقدمة النمو بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية، مثل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

واو - تيسير التجارة

٥٦ - يكتسب تيسير التجارة أهمية حيث تقدر تكاليف عبور الحدود وغيرها من تكاليف المعاملات بنسبة تتراوح من ١ إلى ١٥ في المائة من قيمة المنتجات المتجر بها، أي أعلى من التعريفات الجمركية المنطبقة في العديد من الحالات. وركزت مفاوضات منظمة التجارة العالمية على المسائل المتعلقة بالجمارك والمرتبطة بالعبور والرسوم والإجراءات، بما فيها التخليص ونشر أنظمة التجارة وإدارتها. ولا تزال التكاليف المترتبة على التدابير المقترحة تشكل مصدر قلق بالغ، مثل تقييم المخاطر الذي أثقلت الجمارك. واقترحت البلدان النامية تصنيف الالتزامات واتباع نهج ايجابي في وضع القوائم حتى تُنَفَّذ الالتزامات المختلفة في أطر زمنية مختلفة، رهنا بتوفير الدعم في مجال بناء القدرات وحيازة قدرات التنفيذ.

زاي - حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (تريبس)

٥٧ - بما أن البلدان النامية كثيرا ما تفتقر إلى القدرات التكنولوجية، فإن نقل المعارف والتكنولوجيا والمعرفة التقنية ونشرها يعد ضروريا لعملية التنمية، والحد من الفقر، وتمكين المرأة. وتكتسب حقوق معينة للملكية الفكرية، مثل براءات اختراع الأدوية وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية، أهمية بالنسبة لتحقيق هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وأمراض أخرى (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وخفض وفيات الأطفال (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتحسين صحة الأم (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية). وتساهم حماية التنوع الأحيائي والمعرفة التقليدية والموارد الجينية في الاستدامة البيئية (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية).

٥٨ - وقد تم التوصل إلى اتفاق في آب/أغسطس ٢٠٠٣ على التجاوز مؤقتا عن الالتزامات الواردة في المادة ٣١ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة حتى تتمكن البلدان ذات القدرات التصنيعية غير الكافية في القطاع الصيدلاني، أو التي لا تملك تلك القدرات، من استيراد الأدوية المسجلة براءات اختراعها والمنتجة بموجب تراخيص إلزامية، وقد اعتُمد التعديل الرسمي للاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وحتى اليوم، لم تصدق على التعديل سوى سبعة بلدان رغم الموعد المستهدف المحدد في ١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لدخول التعديل حيز النفاذ. وتشكل مسألة تباطؤ وتيرة التصديق مصدرا للقلق وأصبحت فعالية النظام موضع شك.

٥٩ - وتعلق البلدان النامية أهمية على توضيح العلاقة بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، والمعرفة التقليدية والموارد الجينية، حيث تجد أحكاما معينة في الاتفاق متعارضة مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا سيما بخصوص القرصنة البيولوجية الممكنة من خلال براءات الاختراع. وتقترح مجموعة من البلدان النامية إدخال إلزامية النفاذ، وتقاسم المنافع والموافقة المسبقة عن علم في الاتفاق من أجل الحد من اختلاس الموارد الجينية والمعرفة التقليدية من خلال براءات الاختراع، بطرق من بينها الإلزام بالإفصاح من جانب بلد منشأ الموارد والمعرفة التقليدية، ووجود أدلة على الموافقة المسبقة عن علم للحصول عليها وتقاسم المعارف العادل والمتكافئ من استخدامها. وتتوخى إجراءات الإنفاذ المقترحة سبل انتصاف تشمل تعليق/إلغاء براءة الاختراع وطلب الحصول عليها. وتعارض بعض البلدان المتقدمة النمو المقترح حيث أنها لا ترى أي تعارض بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، وتعتبر أن المقترح سيمثل عائقا أمام الابتكار.

٦٠ - ويمكن للمؤشرات الجغرافية أن تشكل أداة تسويقية هامة ولا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية المجهزة التي ترجع جودتها أو سمعتها أو غير ذلك من خصائصها بالضرورة إلى منشأها الجغرافي. وهناك مسألتان هامتان، وهما: (أ) إنشاء سجل متعدد الأطراف لأنواع النبيذ، (ب) وتقديم مستوى أعلى من الحماية للمنتجات بخلاف أنواع النبيذ والمشروبات الكحولية. وتسعى بلدان ما يُعرف بـ ''العالم القديم'' مثل بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية إلى توسيع نطاق الحماية القانونية الممنوحة للموقع الجغرافي وتحسينها. وفيما يتعلق بتقديم مستوى أعلى من الحماية، تظل المسألة متعلقة بالبدء في مفاوضات رسمية من عدمه.

سادسا - الاستنتاجات

٦١ - لا تزال التجارة الدولية محركا قويا للنمو والتنمية. وقد برزت الدول النامية باعتبارها عناصر فاعلة رئيسية في التجارة الدولية وفي مفاوضات التجارة. ومن هذا المنطلق، يكون من الضروري التوصل إلى نتيجة متوازنة وعادلة لجولة الدوحة وبمحتوى إنمائي كبير، من أجل تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف تكون سمته الانفتاح، والشفافية، وقابلية التنبؤ، وعدم التمييز، والعدالة، ويساهم في الأهداف الإنمائية المكرسة في الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما مكافحة الفقر. ومن الضروري أن يتم اختتام جولة الدوحة بنجاح. ويكتسب ذلك أهمية أكبر حيث أن موثوقية وصلاحية النظام التجاري المتعدد الأطراف موضع نقاش.

ويجب مساندة الطموح والمحتوى الإنمائيين للجولة باعتبارهما معيارا أساسيا لحزمة إنمائية تسفر عنها الجولة. ولا يزال حل هذه المسألة يتمثل في تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق ودخول منتجاتها وخدماتها الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، وقابلية التنبؤ به، ولا سيما الدخول في الالتزامات الهادفة تجاريا الواردة في الأسلوبين ١ و ٤، وإجراء إصلاح حقيقي للسياسة الزراعية من أجل القضاء على التشوهات، ووضع قواعد مطورة ومراعية للتنمية تتسم بالعدالة والتكافؤ. ويعد الإعمال الفعلي لمبادئ المعاملة الخاصة والتفاضلية و ''عدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما''، بدعم من معونة طموحة وفعالة لصالح التجارة، من الأمور المفيدة لجعل النظام التجاري مراعيا للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية وكفالة مشاركتها المستدامة والقيِّمة في التجارة الدولية.